المحاضرة التاسعة: مرحلة التسيير الاشتراكي

مرحلة الشركات الوطنية والنهج الاشتراكي (1971–1980):

شكلت الذروة في تبني الاشتراكية كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر، بعد فشل التسيير الذاتي في مواجهة الفراغ الاقتصادي، حيث أُنشئت "المؤسسات الاشتراكية" كأداة رئيسية للسيطرة الدولية على الاقتصاد مع مشاركة العمال. أُطلق ميثاق التسيير الاشتراكي في 5 نوفمبر 1971، الذي حدد المؤسسة كملكية دولة مع هيئات عمالية مركزية، في سياق تخطيط مركزي تحت سيطرة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني). السياق التاريخي والإطار القانونيجاءت هذه المرحلة كرد على أزمات الستينيات، مع تأميم الهيدروكاربورات (1971) والبنوك، مما سمح بإنشاء 50 شركة وطنية كبرى في الصناعة الثقيلة (صناعات كيميائية، معدنية)، الطاقة (سوناطراك)، الفلاحة، والخدمات، تغطي 80% من النشاط الاقتصادي. اعتمدت على قوانين مثل 71–77 وقانون المخططات الخماسية (1970–1973، 1974–1979)، مع تركيز على الاستثمار العام (90% من الاستثمارات) لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتوزيع الدخل.

الخصائص الرئيسية والآليات التسييرية للمرحلة:

تميزت بملكية جماعية كاملة للدولة، مع مشاركة العمال عبر مجالس إدارة مشتركة (مديرين وممثلين عماليين)، وهيكل هرمي يربط المؤسسات بالوزارات والحزب، مع تخطيط مركزي يحدد الأهداف الإنتاجية والاستثمارية. ركزت على الصناعات الاستراتيجية (بتروكيماويات، حديد، أسمدة)، مع بناء مجمعات صناعية كبرى مثل أرزيو وعرقيب، لكن أدت المركزية إلى تضخم بيروقراطي (أكثر من 2000 هيئة إدارية) وغياب اللامركزية. الإنجازات الاقتصادية والاجتماعيةحققت نموًا سنويًا بنسبة 6–7% في الناتج المحلي، مع ارتفاع الإنتاج الصناعي 4 أضعاف، وتأهيل 200 ألف عامل، وتحسين التوزيع الاجتماعي عبر الإسكان والتعليم، مع تصدير نفطي قياسي دعم الاستيراد والاستثمار. ساهمت في بناء قدرات وطنية وتقليل البطالة، مع إنشاء شبكات نقل صناعية حديثة، مما عزز السيادة على الموارد الطبيعية.

التحديات والإخفاقات: عانت من تشتت المسؤولية، ضعف الرقابة، وارتباط قرارات التسيير بالتوجيهات السياسية، مما أدى إلى هدر موارد (عجز صناعي بنسبة 20%)، تضخم في الهياكل، واعتماد مفرط على النفط (70% من الصادرات). غابت ثقافة الربحية، مع إجبار المؤسسات على مهام غير إنتاجية (بناء مدارس، مساجد)،

وزادت الصعوبات في الاتصال والمعلومات، مما مهد للأزمة في الثمانينيات. الانتقال والتقييم التاريخيانتهت المرحلة مع أزمة النفط 1980–1986، مما دفع لإعادة الهيكلة وقانون 88–01 للاستقلالية، مع الاعتراف بنجاحها في الاستقلالية لكن فشلها في الكفاءة بسبب التركيز السياسي على حساب الاقتصادي. تعد نموذجا انتقاليا أسس للدولة الصناعية، لكنه أبرز حاجة التوازن بين الاشتراكية واقتصاد السوق.